

تطبيقات الحكومة الالكترونية ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في الجزائر

د. نسرين يحيياوي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

عضو في مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، فرقة البحث: السياسة

العامة في البحث العلمي والتطور التكنولوجي

مقدمة

تعتبر الدولة السلطة والقوة المنظمة التي تشمل الهيئات المسيرة للدولة، وتضمّ الجهاز الذي يتولى سن القوانين (السلطة التشريعية)، الأداة التي تتولى تنفيذ تلك القوانين (السلطة التنفيذية) وأيضا الهيئة المسؤولة عن دفع أي اعتداء على القانون وتوقيع الجزاء على المخالفين له (السلطة القضائية) بهدف تنظيم أمور الجماعة وتحقيق الصالح العام. ومع تسارع وتيرة العولمة فقد أصبحت الحاجة إلى تطوير نظم إدارية حكومية قادرة على اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب أمراً لازماً وملحاً خاصة في ظل تزايد وسرعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يستدعي آليات حديثة فاعلة للتعرف على مشاكل وأولويات وأهداف المجتمع قصد ضمان أكثر فاعلية في الاستجابة لمتطلبات المواطن.

ولا تزال العديد من الحكومات تعتمد بشكل واسع على المنظمات البيروقراطية في عملية اتخاذ القرارات وصنع وتنفيذ السياسات العامة دون أن يكون هناك مشاركة شعبية فعلية فيها أو رقابة اجتماعية عليها، وتظهر التكنولوجيات الحديثة كأداة يمكن أن تساهم في تطوير قدرات وأداء الحكومات الكلاسيكية بإضفاء شفافية ومساءلة أكثر على أدائها من خلال تعزيز مشاركة المواطنين بصورة مباشرة (الالكترونية) في عملية صنع القرار وتمكينهم من التأثير على السياسات والبرامج العامة.

ويبرز مفهوم الحكومة الالكترونية كمفهوم حديث يهدف إلى الوصول إلى حكم تشاركي من خلال استخدام الوسائط الإلكترونية للتواصل مع أصحاب المصلحة واستيعاب مختلف القوى السياسية والاجتماعية التي تنتقل من مجرد مستقبل للبرامج والقرارات إلى شريك وفاعل إيجابي في صياغتها ضمن عمل تعاوني لتحقيق المخرجات المطلوبة وتسيير الشؤون المحلية والوطنية بأكثر كفاءة وفعالية وتوافق، ويمكن للحكومة الجزائرية الاستفادة من هذه التكنولوجيات لتحسين العمل الإداري الحكومي الذي لطالما وُصف بالبيروقراطية السلبية وتعقد الاجراءات، كما تتيح هذه الوسائط للحكومة فرصة التقرب أكثر من جمهورها وكسب ثقته مما سيساهم إيجابا في زيادة اهتمامه بالشؤون العامة والمشاركة فيها ضمن المصلحة العامة، حيث تُظهر الحكومة من خلال التقدم في استعمال التكنولوجيات الحديثة عزمها ونيتها لإعادة هندسة البنية السياسية والإدارية والاتجاه أكثر نحو المساءلة وسيادة القانون من خلال تحقيق درجات أعلى من الشفافية والمساواة في إتاحة المعلومات والخدمات وتمكين المواطن وأصحاب المصلحة من التعبير والمشاركة في اتخاذ القرار وإدارة الشؤون العامة.

إن الحكومة الالكترونية مفهوم أوسع وأعمق من أن يختزل في الجانب التقني فقط، لذلك فإن النظر إلى الحكومة الالكترونية يجب أن يأخذ بالاعتبار دور الوسائط التكنولوجية في تعزيز العلاقات المتبادلة بين الهيئات الحكومية والمواطنين قصد تطوير تدبير الشأن العام. إنّ استخدام الوسائط التكنولوجية في العمل الحكومي أداة وليست غاية في حد ذاتها، وهي وسيلة في يد أصحاب القرار للتقرب من المواطنين وانشغالهم وكسبا لثقتهم، تحقيقا للغاية التي وضعت من اجلها الحكومة وأجهزتها وهي خدمة الصالح العام.

من هذا المنطلق يمكننا البحث في مدى تأثير تقدم الجزائر في تنفيذ مراحل مشروع الحكومة الالكترونية على تعزيز المساهمة الطوعية للمواطنين في الشأن العام وتفعيل مشاركتهم السياسية والرفع من شعورهم بالانتماء؟

1. مفهوم الحكومة الالكترونية

تمثل الحكومة الالكترونية استخداما لأسلوب حديث لتقديم الخدمات للجمهور قصد رفع كفاءة وفعالية الأداء الحكومي وخفض الاجراءات الروتينية التي يعاني منها أصحاب المصلحة (stakeholders) وكذا توفير المعلومات والبيانات بطريقة سهلة وسريعة للاستفادة من المزايا التي تتيحها الثورة الرقمية. هذه التطبيقات تشكّل خطوة أولية لمرحلة "النضج الالكتروني- حكومي" التي تحقق غايات أسمى وأهداف تعزز الديمقراطية وسيادة القانون، حيث يتم مشاركة جميع الفاعلين في صياغة السياسات العامة للدولة وهو ما توصلت لتحقيقه العديد من الدول المتقدمة.

ان مفهوم الحكومة الالكترونية يجمع بين كلمتين مختلفتين تماماً ومفهومين يتبادر الى الذهن لأول وهلة انهما متباعدان، الأول مصطلح سياسي قديم وشائع الاستعمال عبر التاريخ¹، والثاني مصطلح تقني إلى حد كبير، وقد تطرقت معظم الهيئات الدولية إلى تعريف الحكومة الالكترونية بالتركيز على زاوية معينة:

- تعرّف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الحكومة الإلكترونية بوصفها "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاسيا تكنولوجيا الإنترنت كأداة لتحقيق حكومة أفضل"، واعتبرت المنظمة الحكومة الإلكترونية تخص "الحكومة" أكثر منها "الوسائل الإلكترونية"².

- تعتبر الأمم المتحدة الحكومة الإلكترونية تطبيق الحكومة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحويل العلاقات الداخلية والخارجية، والهدف النهائي منها هو إقامة "الحكم الراشد" أي وضع الحكومة في أكثر المواضع كفاءة وفعالية من وجهة نظر الجمهور، وتتمثل

¹ - انظر معجم المصطلحات السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، متاح على الموقع: www.bipd.org.

² - منشورات جامعة الملك عبد العزيز، متاح على الموقع www.kau.edu.sa، تاريخ الاطلاع: 2018/7/4.

رؤيتها في تشكيل إطار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي تكون عاملاً رئيسياً في نجاح الانتقال إلى حكومة واضحة وشفافة وفعالة³.

- يعترف معجم المصطلحات السياسية الحكومة الالكترونية بأنها المزج الكامل بين استراتيجية تنفيذ المهام والمسؤوليات التي تضطلع بها الحكومة، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات واتجاهاتها العالمية الحالية والمستقبلية عند وضع السياسات العامة للدولة، واتخاذ الأساليب الإلكترونية منهاجاً رئيسياً لآليات تنفيذ تلك السياسات⁴.

ومن جهتنا يمكننا تعريف الحكومة الالكترونية على أنها تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لترقية سير وأداء الأعمال الحكومية الداخلية (حكومة-حكومة) والتعاملات الخارجية مع المواطنين (حكومة-مواطن) أو مع قطاع الأعمال (حكومة-أعمال)، تعزيزاً لقدرة الحكومة على القيام بالمهام التي وجدت أساساً من أجلها، وزيادة كفاءتها وفعاليتها في تدبير الشؤون العامة بمشاركة مختلف الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، سعياً للرشادة في الحكم في إطار المصلحة العليا وسيادة القانون وهو ما يضمن على قراراتها وسياساتها شفافية وشرعية أكثر، ومن أهم سمات الأنشطة الحكومية بشكلها الإلكتروني ما يلي:

- حكومة ساهرة لا تنام
- حكومة تشاركية، بلا تنظيمات جامدة أو تكاليف مرتفعة
- إدارة حكومية بلا ورق وبلا زمان ولا مكان
- إدارة تقوم على العدالة والمساواة في الحصول على الخدمات وعلى تعزيز اتصال المواطنين وتفاعلهم مع حكومتهم وإسراع صوتهم لمتخذي القرار
- إدارة تعتمد على المعلومات والمعرفة والمشاركة في صناعة القرار

³ - منشورات الاتحاد الدولي للاتصالات، متاح على الموقع www.itu.int، تاريخ الاطلاع 2018/06/20.

⁴ - معجم المصطلحات السياسية، مرجع سابق ذكره.

2. الحكومة الإلكترونية وثنائية المواطنة والمشاركة السياسية

تعرف دائرة المعارف البريطانية المواطنة على أنها "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، وتدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات تسبغ على المواطن حقوقاً سياسيةً مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة"⁵، ويشير الباحث علي خليفة الكواري أن مفهوم المواطنة يرتبط بوجود حد أدنى من الشروط التي تراعي مبدأ المواطنة وتشمل حقوقاً قانونية ودستورية وضمانات للمشاركة السياسية الحقيقية، بالإضافة إلى مجموعة حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية⁶. ويرتبط مفهوم المواطنة بثنائية الحق والواجب بالإضافة إلى حق ممارسة أحد أبعاد المشاركة أو كل أبعادها بشكل كلي أو جزئي كحق المشاركة في النشاط الاقتصادي وثمراته، والحق في اتخاذ القرارات وتولي المناصب السياسية. ولعل من أهم مقومات المواطنة المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات بدون تمييز بصرف النظر عن الانتماءات العرقية والثقافية والطبقية...الخ، إضافة إلى تمكين أعضاء المجتمع من المشاركة في اتخاذ القرار، وبذلك فإن المواطنة تقوم على عناصر أساسية هي : الفرد-الوطن -الرابطة المعنوية، فالمواطن هو الإنسان الذي يستقر بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها ويكون مشاركاً في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها فيتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين مجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات اتجه الدولة (الفرد يتحول الى مواطن بفعل الرابطة المعنوية التي تربطه بوطنه و مجتمعه).

⁵ - سعيد عبد الحافظ، المواطنة حقوق وواجبات (الرياض: مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، بدون ذكر السنة).

⁶ - علي الكواري وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص ص 77-99.

تتطلب ممارسة المواطنة التمتع بحد أدنى من الحقوق القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى يتعزز الشعور بالانتماء والولاء للوطن والحكام والتفاعل الايجابي مع قضايا الشأن العام من خلال إحساسه بالإنصاف والمساواة في الحقوق والفرص مما يدفعه إلى القيام بواجباته بايجابية أكثر، فالمواطنة باختصار تقوم على مبدأ الأخذ والعطاء.

وتعتبر الحكومة الإلكترونية من الآليات الحديثة لتطوير قدرات وأداء النظام السياسي، فوجود خلل في العلاقة بين مدخلات ومخرجات النظام يستدعي البحث عن سبل جديدة لتطوير قدرات النظام المحدودة وغير القادرة على الاستيعاب والتكيف مع المتطلبات الجديدة والمتجددة، فإقامة حكومة إلكترونية ليس هدفا قائما بذاته بل هو وسيلة لإقامة الحكم الرشيد وتعزيز الممارسات الديمقراطية وممارسات المواطنة الفعالة (في المراحل المتقدمة من المشروع). ولعل من أبرز النتائج المباشرة لتنفيذ الحكومة الإلكترونية هو تمكين المواطنين ومؤسسات الأعمال من الوصول بشكل أفضل إلى المعلومات والخدمات بأقل جهد وتكلفة، وكذا زيادة مساءلة الحكومة والرقابة على أداؤها وتقييمه، الأمر الذي يعزز وينمي روح المواطنة الذي يقترن بمبدأ المشاركة (في الوطن وفي الحكم) حيث يكون المواطن شريكا أساسيا وطرفاً فاعلاً في إدارة شؤون بلاده.

وقد أكد تقرير الأمم المتحدة (United Nations E-Government Survey 2014) أنه يمكن لتقنيات المعلومات والاتصالات أن تساعد الحكومات في أن تصبح مستمعا أفضل لشركاء أكثر نشاطا وفعالية في جهود التنمية المستدامة(...) وأشار إلى مجموعة من التوصيات تساهم في إيجاد بيئة للمشاركة الإلكترونية الناجحة من أجل التنمية المستدامة:

- وضع الأطر القانونية والمؤسسية لضمان بيئة آمنة للمشاركة الإلكترونية
- تمكين الأفراد من خلال تنمية قدراتهم ومهاراتهم وتعليمهم في المجال الإلكتروني والمعرفي.

- الإسراع في استكمال مراحل مبادرات الحكومة الالكترونية لتوثيق وتعزيز العلاقات بين الحكومات والمواطنين
- تعزيز انتشار واستعمال الوسائط الالكترونية في أوساط المجتمعات
- ضمان دمج أدوات الاتصال الحديثة والتقليدية من أجل رسم السياسات العامة وتعزيز الخدمات.

وتعرف المشاركة السياسية بأنها عمل تطوعي من قبل المواطن يهدف إلى التأثير على تصميم السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة أو إختيار القادة السياسيين على كل المستويات⁷ وهي أيضا انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء من خلال التأييد أو الرفض أو المقاومة⁸ وتكون رسمية أو غير رسمية، وتعد المشاركة السياسية من بين أهم أسس العملية الديمقراطية أين يفتح المجال السياسي أمام جميع الفاعلين وتفتح معه السلطة أمام التداول السلمي عليها، ويتباين مستوى المشاركة السياسية باختلاف الأنظمة السياسية، لكنها تبدو أكثر وضوحا في ظل الديمقراطيات التي تتيح مساحات أكبر من العدالة والحرية واحترام حقوق الإنسان، ويرتبط مفهوم المشاركة السياسية بمفهوم المواطنة التي تدفع الأفراد إلى المشاركة الايجابية في العملية السياسية بالنظر إلى قدرتهم على التأثير فيها، وترتبط المواطنة بالممارسة الديمقراطية والتي تنقل الفرد من مجرد تابع للسلطة إلى مواطن مشارك وموجه للسلطة السياسية مما ينشئ رابطة جديدة بينهما قائمة على المساواة بين جميع المواطنين

⁷- عبد العزيز إبراهيم عيسى ومحمد محمد عبد الله عمارة، السياسة بين النمذجة و المحاكاة، ط1 (الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث)، 2004، ص178.

⁸- الصديق محمد الشيباني، أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة- دراسة تحليلية، ط1(طرابلس: مركز دراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، 1999)، ص36.

في الحقوق والواجبات والولاء السياسي للسلطة المنبثقة من إرادة الشعب نفسه والتي تستمد شرعيتها أيضا منه⁹.

وقد بينت الدراسة الاستقصائية لتنمية الحكومة الالكترونية لسنة 2014 أن الدول النامية قد حققت تقدماً واضحاً في تواجدها عبر الانترنت وفي تقديم خدمات الكترونية، في المقابل فإن إنتقال هذه الدول إلى المراحل الأكثر تقدماً في المشروع يبقى بطيئاً جداً وأحيانا منعماً فيما يخص مثلاً المشاركة الالكترونية والبيانات الحكومية المفتوحة التي تجعل الإدارة العامة أكثر تشاركية وتعاونية وهادفة لتحقيق غايات أساسية أسمى، وأوضحت الدراسة أن 150 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعطي الحق دستوريا للمواطنين بالمشاركة في صنع القرار، وأن المشاركة الالكترونية هي آلية من آليات الحكومة للوصول إلى الشعب وإحتوائه بدون التخلي على الآليات التقليدية للمشاركة العامة من خلال تبني أفضل مزيج من أدوات التواصل التقليدية والحديثة.

وقد تضمنت التشريعات والمواثيق الدولية حق الحصول على المعلومة وهو ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 (المادة 19)، كما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الأولى سنة 1946 القرار رقم (59) الذي ينص أن "حرية الوصول إلى المعلومات حق أساسي للإنسان (...)"، وأنها حجر الأساس لكافة الحريات التي من أجلها تم تكريس الأمم المتحدة¹⁰، وفي سنة 1999 اجتمعت اللجان الخاصة الثلاث المتعلقة بحرية التعبير للمرة الأولى في ظل رعاية المنظمة غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان (المادة 19) الحملة العالمية لحرية التعبير، حيث قامت بتبني إعلان مشترك تضمن البيان التالي: "يكن في حرية التعبير حق

⁹ - محمد علوان، مرجع سابق، ص 99.

¹⁰ - United Nations E-Government Survey 2016, E-government in support of Sustainable Development, Department of Economic and Social Affairs, available at: <https://publicadministration.un.org>, accessed 23/02/2018.

الجمهور بالحصول المفتوح على المعلومات ومعرفة ما تعمله الحكومات بالنيابة عنه، والذي بدونه ستضعف الحقيقة وستبقى مشاركة الناس في الحكومة مجزئة¹¹، كما أشارت الدراسة الاستقصائية التي قامت بها الأمم المتحدة فيما يخص الحكومة الالكترونية ان الوصول إلى المعلومات التي تتيحها الحكومات يعتبر شرطا مسبقا لازما لممارسة حقوق أخرى كحق المشاركة في العملية السياسية، وهو شرط لتحقيق عملية صنع القرارات التشاركية على النحو الذي تتطلبه أهداف خطة 2030¹².

ويشير (توبي مندل) مدير برنامج القانون في المادة 19 من العهد الدولي لحقوق الانسان أن حق حرية المعلومات هو الحق بالحصول الآمن على المعلومات التي تحتفظ بها الجهات العامة، فباعتبار ان "إرادة الشعب أساس سلطة الحكومة"¹³ ينبغي أن يصل جمهور الناخبين إلى المعلومات ليكونوا قادرين على تقدير أداء الحكومة بالحصول على المعلومات المتعلقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والبيئي قصد كشف ومتابعة مواطن الضعف والفساد في الحكم من خلال نقاش مفتوح ومستنير.

3. الحكومة الالكترونية كأداة لتعزيز المشاركة السياسية في الجزائر

تجلت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر منذ عهد الحزب الواحد، حيث عجزت المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى والفواعل السياسية والاجتماعية، فقد كان يُنظر إلى مفهوم المشاركة عادة الاستقلال على أنها كسب التأييد والمساندة لقرارات الحكومة دون الحاجة إلى الإسهام الحقيقي في صنعها، وقد كانت الساحة السياسية في الجزائر قبل التحول إلى التعددية الحزبية في سنة 1989م مغلقة أمام القوى السياسية الأخرى. ومع انخفاض أسعار

¹¹ - توبي مندل، حرية المعلومات مسح قانوني مقارنة، منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة - اليونسكو (الهند: مؤسسة ماكرو للرسم البياني الخاصة المحدودة، 2003)، ص 29.

¹² United Nations E-Government Survey 2016, Op.Cit.

¹³ - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قرار الجمعية العمومية في الأمم المتحدة 217 أ (3)، المادة 21، 10 كانون الأول 1984.

البتول نهاية الثمانينات وما تبعه من تداعيات على جميع الأصعدة، توجّهت الجزائر نحو إقرار التعددية الحزبية وزاد إدراك السلطات الجزائرية بأهمية المشاركة السياسية حيث تم إيجاد صيغ دستورية وقانونية تعزز مختلف الحقوق والحريات وتساهم في تحقيق المواطنة الإيجابية، وبالرغم من تلك الإجراءات والتدابير المحفزة إلا أن مظاهر أزمة مشاركة ظهرت بشكل جلي في الجزائر وأصبحت المشاركة السياسية من جانب القوى السياسية موسمية غير فعالة فلا تظهر الأحزاب إلا قبل وخلال الاستحقاقات الانتخابية بالإضافة إلى ضعف مشاركة المواطن في الشأن العام وفي عدم اهتمامه بالانضمام للأحزاب السياسية وكذا ضعف الإقبال على أداء الواجب الانتخابي وعزوف النخب عن ممارسة نشاطات سياسية.

ويبين الجدول (01) نسبة مشاركة المواطنين الجزائريين في مختلف الاستحقاقات الانتخابية في الفترة 2007-2014، حيث تعكس النسب مشاركة دون المأمول لا تتعدى في مجملها 50 % تبين عزوف المواطنين عن الإدلاء بأصواتهم وعدم إقبالهم على أداء واجبهم بإيجابية.
الجدول رقم (01): نسبة المشاركة في مختلف الاستحقاقات الانتخابية في الجزائر 2007 -

2017						
السنة	2007	2009	2012			2014
الانتخابات	التشريعية	الرئاسية	البلدية	الولائية	التشريعية	الرئاسية
نسبة المشاركة	35.37	74,56	44.26	42.92	44.83	51.7
						37.25

المصدر:

- متاح على موقع وزارة الداخلية: <http://www.interieur.gov.dz>، تاريخ الاطلاع: 2018/07/05.

- متاح على موقع المجلس الدستوري: <http://www.conseil-constitutionnel.dz>، تاريخ الاطلاع: 2018/06/29.

يعتبر التصويت حق للمواطن وواجب عليه وأداة تمكنه من المشاركة والتأثير والإدلاء برأيه، فالإقبال أو عدم الإقبال على صناديق الانتخابات يعبر عن موقف الناخب من العملية الانتخابية، كما أن الامتناع عن المشاركة في الانتخابات يشكل موقفا سياسيا يبين عدم اهتمام المواطن من واجب الانتخاب و/أو الإهتمام بالشأن العام فضلا عن النقص في أداء المؤسسات السياسية.

ويوضح الجدول (02) ترتيب الجزائر في مجال تطبيقات الحكومة الجزائرية، ومن الجلي أن الجزائر لا تزال متخلفة كثيرا في هذا المجال وفي مراحله الأولى فقط كما أنها تتقدم في مشروع الحكومة الالكترونية بوتيرة اقل من المنتظر والمأمول مقارنة بدول الجوار أو الدول ذات ناتج وطني اقل من الجزائر، ما يجعل الحديث عن تحقيق مراحل متقدمة منه لبلوغ الديمقراطية التشاركية لا يزال مبكرا جداً لكنه قابل للتحقيق.

الجدول (02): مؤشرات الحكومة الالكترونية في الجزائر، المغرب، تونس لسنة

2016

المؤشرات	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا
الترتبة عالميا	150	85	72	118
الترتبة إفريقيا	24	04	02	09

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات دراسة الأمم المتحدة
ذكره. 2016، مرجع سابق

حرصت السلطات الجزائرية على تكريس مبادئ العدالة والمساواة وحقوق المواطن في الحصول على المعلومة، وينص الدستور الجزائري المعدل في مارس 2016 في مادته 32 أن " كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه الى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي"، أما المادة 51 منه فتتضمن أن " الحصول على المعلومات والوثائق والإحصائيات ونقلها مضمونان للمواطن....."، ولطالما حاول الجهاز الحكومي في الجزائر إتاحة المعلومات للجمهور باعتباره حقا دستوريا للمواطن والموظف والمستثمر إلا أن ذلك قد واجه العديد من المعوقات والتحديات، وقد نصت المادة 34 من نفس الدستور " تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية".

وتظهر أهمية تطبيقات الحكومة الإلكترونية كآلية تتيح درجة عالية من الشفافية والمساواة في إتاحة المعلومات والخدمات للمواطنين وتمكينهم من الوصول إليها بشكل أفضل وأسرع وأقل تكلفة وهو ما يعزز المواطنة الإيجابية ويفعل من مشاركة المواطنين السياسية خاصة أن الحكومة الالكترونية تساهم في تحقيق:

- المساواة الكاملة في تعامل الجمهور مع جهازه الحكومي
- الشفافية في إتاحة كل المعلومات المطلوبة من طرف أصحاب المصلحة
- حرية التعبير والرأي وتجاوز طبقة حراس الأبواب الذين يمنعون وصول صوت المواطن إلى المسؤولين.
- تحسين الأداء الحكومي بشكل يحقق رضا المواطن ويحفظ كرامته ويضمن حقوقه مما يعزز شعوره بالانتماء ويدفعه إلى تأدية واجباته.

- تعزيز ثقة المواطنين بحكومتهم مما يولد فيهم الرغبة في الانخراط في تنظييات وهيئات مجتمعية تشارك الحكومة في صياغة الخطط وتنفيذها وتقويمها.
- مشاركة المواطنين في صياغة مختلف السياسات تجعلهم أكثر تقبلاً للقرارات ومشاركة في تنفيذ مشروعات وبرامج تنموية.
- وتشير الأمم المتحدة في دراستها للحكومة الالكترونية إلى نموذج المشاركة الالكترونية حيث يتم الانتقال من المشاركة السلبية إلى مشاركة أكثر فعالية وإيجابية لتحقيق التنمية المستدامة، ويشمل النموذج على ما يلي¹⁴:
- نشر المعلومات الالكترونية التي تساعد المواطنين على المشاركة وتتضمن إتاحة المعلومات أو تزويدهم بها عند الطلب.
- إشراك المواطنين في الاستشارات والمناقشات الخاصة بالسياسات والخدمات العامة وهذا من خلال الوسائط الالكترونية.
- صنع القرار بمشاركة المواطن الالكتروني وتمكينه من إبداء رأيه في مختلف القضايا والسياسات العامة والقطاعية.
- كما تشير نفس الدراسة أن نموذج المشاركة الالكترونية يقر ضمناً نقطتين أساسيتين:
- فسح المجال للمواطنين للانتقال من مجرد مستقبلين سلبيين للخدمات والقرارات إلى فاعلين إيجابيين فيها.
- تحقيق التنمية المستدامة التي تتحقق بالعمل التعاوني بين مختلف الشركاء لتحقيق المخرجات المطلوبة.

¹⁴ - United Nations E-Government Survey 2014, Op.Cit.

وتخلص الدراسة أن المشاركة الالكترونية تتطلب تهيئة البيئة المساعدة لها من حيث الأطر القانونية والمؤسسية من قبل الحكومات وتنمية قدرات المواطنين للإلمام بطريقة التعامل الكترونيا، وأعطى التقرير بعض الأمثلة التي يمكن استعمالها في هذا النوع من المشاركة كالمواقع الالكترونية المخصصة، البوابات الحكومية، منتديات المناقشة عبر الويب، مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها، بدون إهمال امكانية دمج بعض الوسائل الاتصالية التقليدية.

الختام

خلصت هذه الدراسة إلى أن تحسين أداء المؤسسات الحكومية والرفع من استجابتها وشفافيتها من خلال استخدام الوسائط التكنولوجية سيساهم في تعزيز ثقة المواطن في حكومته وزيادة اهتمامه بالشأن العام وتفعيل مشاركته السياسية، وأن التقدم في تحقيق مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر يمكن أن يساهم إيجابا في إرساء مبادئ الحكم الرشيد كالشفافية والمشاركة والتعاون التي لطالما دعا اليها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة من اجل التغيير نحو الأفضل ومواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يتطلب تحقيق النجاح في انجاز مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر اقتناع صانعي القرار (POLITICAL WILL) بضرورة الانفتاح على المواطن والبدء بمرحلة حقيقية يكون عنوانها المشاركة السياسية في مناخ ديمقراطي مستقر، فالبلاد تمر اليوم بمرحلة حساسة تحتاج فيها إلى اعتماد الوسائط التكنولوجية كأداة لمواجهة رهانات هذه المرحلة من خلال الحد من الفساد ومكافحته وحفظ حقوق المواطن والمساهمة في إثارة شعوره بالانتماء وتعزيز روح المواطنة الايجابية لديه، بالإضافة إلى إضفاء نوع من الشفافية وسيادة القانون والمساءلة والمساواة التي يتطلبها إقامة حكم راشد.

وتُعد الإرادة السياسية والرغبة الحقيقية لصناع القرار للانفتاح والاتصال إلكترونيا مع المواطن من بين العناصر الحاسمة في التخطيط والتنفيذ الناجح لمشروع الحكومة الإلكترونية في

الجزائر، وهو بدون مبالغة العنصر الأكثر أهمية، فإذا اقتنعت القيادة السياسية بأهمية التقدم في مراحل تنفيذ المشروع ستحرص حتما على تخصيص الاعتمادات المالية الضرورية، والتنسيق المشترك بين الهيئات الحكومية ووضع السياسات اللازمة لذلك بالإضافة إلى توفير الموارد البشرية وكسب الدعم السياسي والشعبي للمشاركة في نجاح المبادرة، وكذا تذليل مختلف المعوقات المحتملة التي تحول دون تنفيذ المشروع.

ملخص:

أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثورة في عدد من جوانب الحياة البشرية بما فيها علاقة الحكومة بالمواطن وهو ما يطلق عليه "الحكومة الالكترونية"، وتتنوع أهداف هذه الأخيرة من دولة إلى أخرى غير أن ما يجمعها هو ضرورة أن تتعدى مبادراتها مرحلة زيادة كفاءة الحكومة في تقديم خدماتها لتشمل في مرحلة أعلى إحداث تغييرات اجتماعية وسياسية واقتصادية حقيقية، حيث يمكن للحكومة الإلكترونية أن تخلق آليات تمكن مختلف الجهات الفاعلة من مناقشة القضايا التي تهمهم والمشاركة في اتخاذ قرارات بشأنها. تتناول هذه الدراسة أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إتاحة المعلومات وإضفاء الشفافية والمساءلة على العمل الحكومي والحد من الفساد الإداري وتبعات ذلك على تعزيز روح المواطنة للمشاركة في تدبير الشأن العام.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الالكترونية-المواطنة- المشاركة السياسية-الحكم الرشيد- الجزائر.

Abstract

Information and communication technologies (ICTs) have revolutionised multiple facets of human life in a variety of ways. , they aid the relationship between the government and its citizens and promote transparencies so that citizens can place greater trust in their governments. E-Government objectives vary in each country but, in all cases, should transcend the mere efficiency of governmental processes towards methods that allow social, political and economic changes, an eGovernment can create mechanisms that would enable different social actors to debate issues that affect them , this in turn would allow them to play an active part in the decisions that seek to find a solution to the development issues.

This study examines how the promotion of access to information, transparency, accountability, and the battle against governmental and institutional corruption (through the use of ICTs) can provide opportunities for a more active, intentional, prepared and participative citizenship.

Keywords: E-Government - citizenship-political participation- Algeria.

المراجع

1. إبراهيم عيسى، عبد العزيز، السياسة بين النمذجة و المحاكاة، ط1 (الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2004).
2. الشيباني، الصديق محمد، أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة- دراسة تحليلية، ط1(طرابلس: مركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1999).
3. جنكو، علاء الدين عبد الرزاق، المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة(جامعة التنمية البشرية، العراق، 2013).
4. صخر، محمد، أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية: الجزائر نموذجا (جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، 2011).
5. عبد الحافظ، سعيد، المواطنة حقوق وواجبات (الرياض: مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، بدون ذكر السنة)
6. علوان، محمد، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، ط1 (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع مجد، 2009).
7. الكواري، علي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
8. مندل، توبي، حرية المعلومات مسح قانوني مقارن، منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة –اليونسكو (الهند: مؤسسة ماكرو للرسم البياني الخاصة المحدودة، 2003).

•المواقع الالكترونية

1. موقع الاتحاد الدولي للاتصالات: www.itu.int
2. موقع الادارة العامة: www.publicadministration.un.org
3. موقع المجلس الدستوري: www.conseil-constitutionnel.dz
موقع وزارة الداخلية الجزائرية: www.interieur.gov.dz